جعفر حمندي
سيرته الاجتماعية ونشاطه السياسي
والبرلماني في العراق(1894ـ 1952)

*جلال كاظم محسن محمد الكناني

الملخص :

يتناول هذا البحث احدى شخصيات العهد الملكي في العراق (1921.1958) ، وهو (جعفر حمندي) اذ تم التطرق فيه إلى سيرته الاجتماعية من حيث النشأة والولادة وبدايات بواكير حياته العملية لاسيما بعد تخرجه من كلية الحقوق.اذ عمل قاضياً مبتدئ في وظيفته ومن ثم تدرج في هذا المجال لاسيما بعد ان ارتبط عمله بوزارة الداخلية لكونه اصبح اكثر من متصرفاً لاكثر من لواء .

تقلد عدد من الوظائف الادارية ، ومارس مهامه على افضل وجه ، اذ كان ناجحاً في عمله الى درجة انه تم ترشيحه بسبب كفاءته من قبل الحكومة العراقية ليكون وزيراً للمعارف تارة ، ووزيراً للشؤون الاجتماعية تارة اخرى .

اتجه للعمل البرلماني في نهاية عام 1943 ، اذ اصبح ممثلاً عن لواء الحلة في مجلس النواب العراقي لدورته العاشرة ، وممثلاً عن لواء بغداد في دورته الحادية عشرة وكان لمداخلاته وتعليقاته وارائه اثراً كبيراً في المواضيع التي ناقشها في قبة البرلمان . كما كان احد اعضاء الجبهة البرلمانية الدستورية المعارضة التي شكلها مجموعة من النواب في المجلس النيابي بعد الحرب العالمية الثانية ، والتي عارضت الكثير من الامور السياسية التي اقدمت عليها الحكومة ، كالمعاهدة التي عقدتها مع بريطانيا عام 1948 والتي عرفت بمعاهدة (بورتسموث) . لم يستمر طويلاً في عمله السياسي والبرلماني، اذ ادركته المنية في التاسع عشر من كانون الثاني 1952 ، ولم يكن قد تجاوز الستين من عمره.

*. كلية الآداب / الجامعة المستنصرية.

Abstract

This paper deals with one of the personalities of the monarchy in Iraq (1921-1958), which Jaafar Hamandi as touched it to his terms of social origin and birth and early beginnings of his career, especially after graduating from law school. As the work of a novice judge in his job and then be included in this area, especially after being linked to his work at the Ministry of the Interior because it has become more of acting for more than a brigade.

He held a number of administrative functions, and March duties in the best way, because he was successful in his work to the degree that it was nominated because of its efficiency by the Iraqi government to be a minister of Knowledge at times, and minister of social affairs at other times.

Turn parliamentary work at the end of 1943, as he became a representative of a brigade of Hilla in the Iraqi Council of Representatives for its tenth session, and a representative of the Baghdad Brigade at its eleventh session and had his interventions and his comments and his views a big impact in the topics discussed by the parliament. Was also a member of the constitutional parliamentary opposition front formed by a group of deputies in the Chamber of Deputies after the Second World War, and which opposed a lot of political things taken by the government, Treaty held with Britain in 1948, known as the Treaty (Portsmouth). Did not last long in his political and parliamentary, as I've realized away on the nineteenth of January 1952, had not exceeded sixty years of age.

المقدمة :

حظيت الشخصيات العراقية التي ظهرت على المسرح السياسي خلال العهد الملكي (1921 – 1958) ، باهتمام كبير من لدن الباحثين الذين كانت جهودهم قيمة في هذا الجانب ، اذ سلط هؤلاء الباحثون الأضواء على دور هذه الشخصيات في الأحداث التي شهدتها البلاد ، ولكن هناك شخصيات بالمقابل لم تنل الاهتمام المطلوب وذلك لأسباب عدة ، يأتي في مقدمتها عزوف الباحثين عن الكتابة عنها خشية من عدم أرتقاء المعلومات المتوفرة حولها .

كان من ضمن هذه الشخصيات ، جعفر حمندي ، الآمر الذي دفعني لكتابة هذا البحث، كونه كان وزيراً ونائباً في العهد الملكي . تناول البحث بالتفصيل البداية والنشأة الأولى من حياة جعفر حمندي وانعكاسات ذلك على تكوينه الشخصي والفكري . كما تطرق البحث إلى أهم الوظائف الإدارية التي تسلمها حمندي خلال عمله في الحكومة . كما تم التركيز في البحث على ابرز المواقف الشجاعة التي تناولها جعفر حمندي عندما كان عضواً في مجلس النواب العراقي . حيث كان لصوته المسموع اثراً كبيراً في التعليقات والمداخلات التي اثارها في قبة البرلمان .

اعتمد البحث بالدرجة الأولى على محاضر مجلس النواب العراقي ولاسيما ما بين الأعوام (1943 – 1947) ، فضلاً عن كتب المصادر والمراجع الأخرى.

نشأته وولادته :

ينتمي محمد جعفر بن جواد حمندي إلى اسرة حسينية ، تعرف بآل السيد عيسى ، ويرجع نسبها إلى الشريف حميضة بن أبي نمي محمد أمير مكة عام 1302م، ويقال انه هاجر إلى العراق واشتهر أفراد الأسرة بالتجارة [1] .

ولد في بغداد عام 1894من عائلة دينية عربية عرفت بالصلاح والتقوى [2] ، تعلم القراءة والكتابة ، ومارس مهنة التجارة في مقتبل حياته على نطاق محدود ، وهي مهنة اتخذتها العائلة منذ البداية . وفي الوقت نفسه واصل تحصيله العلمي

في المدرسة الجعفرية حتى تمكن من إنهاء مرحلة الثانوية ،وتتلمذ على يد القاضي الشيخ شكر وغيره من رجال العلم ، فأخذ منهم علوم الفقه واللغة العربية[3] .

عندما اندلعت الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918) ، كان يعمل مدرساً في مدرسة إعداد المعلمين في بغداد [4] . التحق بكلية الحقوق لغرض إكمال دراسته الجامعية،وتخرج منها عام 1925[5] مع مجموعة من الأشخاص[6] ، وقد تبنى الملك فيصل الأول ، هؤلاء الشباب وشجعهم على مواصلة دراستهم العليا ، وبالفعل قد أثبتت هذه المجموعة ، ومنهم جعفر حمندي بأنهم كانوا على قدر المسؤولية والسيرة الحسنة، والنزاهة والاستقامة ، والتواضع ، وأصبحوا فيما بعد من رجال الحكم والسياسة في تاريخ العراق السياسي المعاصر[7] .

صفاته :-

كان جعفر حمندي مثالاً للخلق والحرص على أداء الواجب محباً للخير وينأى عن الشر،صاحب نكته وفكاهة ، حتى يروى عنه عندما كان متصرفاً للواء كربلاء ، انه اثار قرائح الشعراء بالتهاجي بان أغرى كلا منهم بصاحبه ، حتى اذا ما احتدم بينهم الهجاء دعاهم وأزال ما حدث بينهم من جفاء ، وعادوا فيما بعد أصدقاء ، وقد كان من رجال الإصلاح والبناء وعمل على مكافحة الفساد في عمله الإداري .فضلاً عن اهتمامه بتشيد المدارس والمستشفيات . كما انه عمل على إصلاح أوضاع البلديات واوجد لها الموارد التي تساعدها في اداء مهمتها. وكان ادارياً حازماً قل نظيره في مراعاة العدل والقانون مع نزعة إنسانية وفكرة ادبية[8] .

ـ الوظائف الإدارية التي عمل بها جعفر حمندي :-

عين جعفر حمندي بوظيفة قاضي مبتدئ في المحاكم الشرعية والمدنية في بغداد (الكاظمية) في الأول من كانون الثاني عام 1918 ، الا انه استقال من هذه الوظيفة عام 1920 ليشارك في الثورة العراقية التي اندلعت في العام نفسه (1920) ضد المحتل البريطاني ، وناضل بقلمه من خلال انتمائه إلى جمعية سرية سياسية في بغداد تدعى (الشبيبة) ضمت مجموعة من المثقفين ، مارست إعمالها ضمن دروس المدرسة الجعفرية التي كان حمندي طالباً فيها وعملت على تعبئة الرأي العام العراقي للثورة ضد البريطانيين[9] .

تقلد جعفر حمندي عدداً من المناصب الإدارية ، اذ أصبح حاكماً للصلح في بغداد(الكاظمية) في كانون الأول 1925 ، وبعدها قاضياً منفرداً في مدينة النجف الاشرف . ثم أصبح قائمقام الأخيرة . وفي عام 1928 ، تم تعينه مديراً للحقوق بوزارة الداخلية ، ثم عاد مرة اخرى ليكون حاكماً لمدينة الكاظمية عام 1929 . ثم تم نقله الى وزارة الداخلية ليمارس عمله الإداري هناك ، اذ أصبح قائمقام لقضاء النجف في أيار عام 1931 ، وقائمقام لقلعة سكر في تشرين الاول 1933 ، ومندلي في ايار عام 1934 ، ثم اصبح مفتشاً ادارياً في عام 1935 واعطيت له رئاسة التفتيش الإداري للمنطقة الجنوبية [10] ، ثم خدم في مناطق عديدة وبعدها رقي إلى منصب متصرف (محافظ) اذ اصبح متصرفاً للواء الكوت في آذار 1936 ، وفيما بعد تم نقله إلى وظيفة مماثلة إلى مدينة الحلة اذ اصبح متصرفاً لها في كانون الأول من العام نفسه [11] .

عين وزيراً للمعارف في وزارة حكمت سليمان الانقلابية [12] المعدلة في الرابع والعشرين من حزيران 1937 ، واستمر في وزارته حتى السابع عشر من أب من العام نفسه وخلال اشتراكه في هذه الوزارة جرى مقتل بكر صدقي في 11/ أب / 1937 فكتب جعفر حمندي معلقاً على ذلك من حيث مدى صدى تأثير هذا الحادث على الوضع السياسي قائلاً : " أن الوزارة التي لم ترى قتل بكر صدقي الا شيئاً منتظراً ، وكانت قد ارتأت ان قتله يجب ان لا يؤثر في الوضع وكان أمر اعتيادي يجري فيه التعقيبات القانونية المعتادة ، كما ان السياسة التي جرت عليها الوزارة في حينه أي بعد القتل ، تبقى على ما هي عليه وربما اعتبرت الوزارة او اكثر اعضائها ، بان قتله مشكلة عراقية انتهت بالقتل" [13] .

بعد استقالة الوزارة عاد إلى الوظيفة ، فعين مديراً عاماً لشؤون العشائر في وزارة الداخلية في الرابع عشر من أيلول 1937 [14] ، ثم اصبح متصرفاً للواء الكوت مرة اخرى في ايلول عام 1938 ، وبعد ذلك تم نقله الى لواء المنتفق ليصبح متصرفاً لهذا اللواء في شباط 1939 ، ثم متصرفاً للواء كربلاء في أيلول من العام نفسه ، وكان أخرها متصرفاً للواء الدليم في حزيران عام 1940 [15] .

اشترك في الوزارة المدفعية الخامسة[16] ، في السابع عشر من حزيران 1941 وزيراً للشؤون الاجتماعية ، وكان حينها يشغل منصب متصرف لواء الدليم ، وقد حدث اعتراض على ترشيحه لهذا المنصب نتيجة فقدان المواصلات بين العاصمة بغداد ولواء الدليم وصعوبة وصوله إلى العاصمة بسبب الاثار المترتبة على احداث مايس 1941 ، غير ان التدابير التي اتخذت لغرض تأمين مجيئه إلى بغداد تكللت بالنجاح وباشر بمهام عمله [17] .

وفي هذا الصدد كتب مقالاً عن رسالة هذه الوزارة قائلاً " ان مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية أوسع بكثير مما ينطوي عليه اسم الوزارة ، وعلية فالغاية التي تستهدف هي غاية شاملة . ونقصد بالشمول هذا التغلغل في جميع نواحي حياة المجتمع من جهة والتوافق الذي يروم تكوينه بين القوى الاجتماعية المختلفة من جهة أخرى .وعلى ذلك نطلق على تلك الغاية التي تستهدف الوزارة بـ (الأعمار الاجتماعي) ليكون لها معنى الشمول والتوافق والاستمرار في العمل على البناء والتقدم . وأخيراً يجب ان لا يغرب عن البال بأن الأعمار الاجتماعي المحقق عن طريق المؤسسات الاجتماعية ما هو الا محاولة تستهدف في أساسها توزيع الثروة على افراد المجتمع بطريقة تؤمن للرجل الفقير الكثير من الخدمات التي لا يستطيع الحصول عليها في ضمن حدود دخلة الفردي ، ولذلك فحركة الأعمار الاجتماعي هي على الأكثر حركة من شأنها اختزال الفجوة بين الفقر والغنى وذلك برفع الكثير من تلك الفوارق الاقتصادية عن طريق تقديم الخدمات الاجتماعية بصورة مجانية..."[18] . وعليه فقد جاء تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية خطوة جديدة في رحلة من طور البداوة إلى طور التمدن في العراق لذلك فان الواجب الملقاة على مؤسسات هذه الوزارة مضاعف وليس كواجب غيرها من مؤسسات الدولة الأخرى[19] .

اصبح متصرفاً للواء بغداد في تشرين الثاني 1941 حتى استقالته من هذا المنصب في تشرين الأول 1942 ، وبعدها انصرف الى المحاماة ، وخلال تلك الفترة من الأحداث ، رشح نفسه لتولي رئاسة نقابة المحامين وفاز فيها لدورتين متتاليتين بعد ان حصل على شبه اجماع على ترشيحه ، اذ انتخب نقيباً للمحامين

في الثاني عشر من أذار 1948 وجد انتخابه في العشرين من آب 1948 ، والثاني عشر من آب 1949 لغاية الحادي عشر من آب 1950 . وعمل أثناء تسنمه المنصب على ادخال اصلاحات كثيرة على مهنية النقابة كما دأب في الوقت نفسه على رفع شأنها واعلاء مكانتها لدى مرافق الدولة على اختلافها[20] .

كانت مشاركته الأولى في المجلس النيابي العراقي لدورته الانتخابية العاشرة[21] اذ انتخب نائباً عن لواء الحلة في تشرين الأول 1943 حتى 31 أيار 1946 ، ثم انتخب نائباً في الدورة الانتخابية الحادية عشر عن لواء بغداد ممثلاً عن منطقة الكاظمية من (آذار 1947 – شباط 1948) ، ثم نائباً عن بغداد في حزيران 1950 في الدورة الانتخابية الثانية عشرة[22] .

- **مواقفه الوطنية من أبرز القضايا السياسية الداخلية في العراق** :-

بعد استقالة وزارة جميل المدفعي الخامسة ، بسبب معارضة الوصي ونوري السعيد لسياستها السلمية مع من عاضدوا وناصروا حركة رشيد عالي الكيلاني المناوئة للحكومة البريطانية ، ولكون الوزارة جنحت إلى انتهاج سياسة التسامح معهم، وأخفقت في اتخاذ أي إجراء صارم ضدهم ، وانها لم تستجب إلى طلبهما والعدول عن هذا النهج السلمي الذي اختطته في سياستها[23].

لم يعتزل جعفر حمندي العمل السياسي بعد هذه الوزارة ، وانما أعيد تعينه كما مر ذكره متصرفاً لبغداد الا انه استقال من منصبه بسبب خلافه مع المستشار البريطاني لوزير الداخلية العراقي (صالح جبر) انذاك والذي كان حمندي يعمل معه نتيجة تدخل المستشار في أمور هي من واجبات المتصرف لاسيما التي تتعلق بالمسائل المعيشية وتوجيهها لصالح القوات البريطانية على حساب الشعب العراقي الذي كان ينوء اثار الحرب العالمية الثانية [24] .

ثمة حقيقة تاريخية ، لا بد من ذكرها ، الا وهي ان جعفر حمندي كان على ما يبدو ، هو الآخر متوجساً من العمل الحزبي لكون الاحزاب السياسية يغلب على طابع عملها أسلوب المناورة والمراوغة ، وهو أسلوب لم يحبذه جعفر كونه رجل درس القانون مما جعله ميالاً للوضوح والصراحة ، من هذا المنطق وعندما تشكلت الأحزاب السياسية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية في الثاني من نيسان 1946،

لم يشترك في أي من هذه الأحزاب [25]. الا ان هذا لا يعني انه اعتزل العمل السياسي نهائياً ، بل لجأ إلى اتخاذ أسلوب أخر ، غير العمل في الحياة الحزبية الا وهو تأليف جبهة دستورية معارضة داخل مجلس النواب العراقي. هدفها القيام بالواجبات النيابية على أساس التعاون بين الأعضاء المنتمين إليها [26].

أصدرت الجبهة بياناً جاء فيه : " الالتفاف حول العرش والتمسك بقواعد الدستور ، العراقيون متساوون امام القانون ، والحريات والحقوق مصونة ، وخطتها مراعاة القضايا والمصالح العامة " [27] .

وعندما أقدمت وزارة صالح جبر[28] ، على توقيع معاهدة بورتسموث عام 1948[29] ، طالب جعفر حمندي بإلغاء تلك المعاهدة شأنه في ذلك شأن أعضاء الجبهة الدستورية ، الأمر الذي اثأر حفيظة الحكومة العراقية . وأرسلوا برقية إلى الوصي عبد الإله شجبوا فيها المعاهدة والأساليب القمعية التي مارستها الحكومة ضد الشعب ، وفي ختام البرقية أعلنوا استقالتهم من مجلس النواب [30] وكان لهذه الاستقالة صدى كبير لدى الرأي العام العراقي[31] .

على اثر المواقف التي اتخذتها الأحزاب ومن ضمنها الجبهة الدستورية من المعاهدة اجتاحت العراق مظاهرات طالبت بسقوط وزارة صالح جبر ، الا ان الأخيرة تصدت لها وحاولت قمعها بقوة السلاح . الامر الذي ادى إلى توسعها وتصاعدها ، وفي خضم تلك الأوضاع المتأزمة دعا الوصي عبد الإله عدداً من الزعماء السياسيين بينهم رؤساء الأحزاب وبعض الشخصيات من قيادات المعارضة وبينهم جعفر حمندي إلى حضور اجتماع تمخض عنه صدور بيان اعلنوا فيه رفضهم التام لتلك المعاهدة [32] .

عندما سعت بريطانيا إلى توثيق علاقاتها مع دول الشرق الأوسط عن طريق ربطها بواسطة الاحلاف ، اثار هذا العمل غضب القوى الوطنية ولاسيما بعد ان أدركت الأخيرة ان الفئة الحاكمة تريد ربط العراق بعجلة الدول الغربية[33] . الآمر الذي دفع جعفر حمندي ان يقف إلى جانب العناصر الوطنية التي تطالب بالحياد، ونبذ فكرة الاحلاف والتكتلات الدولية ، لذلك اصدرت القوى الوطنية بياناً سياسياً في التاسع من آذار 1951 . اكدت فيه على ضرورة الالتزام بالحياد تجاه

المعسكرين الاشتراكي والغربي ، مما دفع جعفر حمندي وبعض النواب المستقلين إلى تكوين تنظيم سياسي كان اكثرهم من الوزراء السابقين والسياسيين فضلاً عن ممثلين الحزب الديمقراطي [34] .

قدم جعفر حمندي ومعه التنظيم المكون من (21) نائباً مستقلاً في الرابع عشر من نيسان 1951 ، طلباً إلى وزارة الداخلية لغرض تأسيس جبهة سياسية عرفت بـ (الجبهة الشعبية المتحدة) [35] ، الا ان الحكومة رفضت طلبهم الآمر الذي دفعهم إلى تحويل أسم الجبهة إلى حزب وكانت أهدافه تتلخص بتوجيه كفاح الشعب العراقي الواجهة الصحيحة [36] .

- أراء جعفر حمندي ومواقفه في مجلس النواب : -

كانت مشاركة جعفر حمندي الأولى في أنتخابات المجلس النيابي لدورته العاشرة ، والتي أجرتها الوزارة السعيدية الثامنة في نهاية العام 1943 [37] . وكان نائباً فيها عن لواء الحلة . كما فاز في أنتخابات المجلس لدورته الحادية عشرة نائباً عن لواء بغداد [38]. وقد كانت مشاركته في أجتماعات ونشاطات مجلس النواب ، اكثر من فاعلة ومتميزة وعلى هذا الأساس فأنها تستحق منا وقفه.

- أرائه وافكاره الاقتصادية والاجتماعية :-

عندما ناقش مجلس النواب بتاريخ 10 مايس 1944 لائحة قانون الميزانية العامة لعام 1944 المالية تحدث جعفر حمندي قائلاً : " ان البلاد تسير على وفق النظام الديموقراطي ، ولكن مع الأسف هذا النظام بدأ يفقد هيبته . لان الوضع يتطلب أصلاحاً كاملاً من كل النواحي بما فيها الإدارة العامة وذلك بالضرب على أيدي المستغلين ومتابعة مصالح عامة الناس التي يأتي في مقدمتها ساكني الأكواخ والمتجولين والفلاحين غير ان الميزانية وردت خالية من الإشارة إلى رفع مستوى هؤلاء الناس كما أهملت الميزانية تعين الاتجاه السياسي والاقتصادي فيما بعد الحرب عكس الدول التي كانت مهتمة بهذه الجوانب بشأن وضع الخطط لمستقبل بلدانها .... " [39] .

وفي الصدد نفسه ، دعا جعفر حمندي إلى الاهتمام بحصة الميزانية المخصصة لوزارة المعارف ،وقال ان الوزارة تسير بخطوات واسعة إلى الوراء ، كما ان اعداد المتعلمين اخذ بالتناقص منذ عام 1938 ، حيث لا توجد برامج مخططة لها. فميزانية الوزارة التي بين أيديكم بلغت 12،9% عام 1938، اما في هذا العام فقد بلغت 10،6% وهذه الأرقام ثابتة وموجودة في أحصائيات وزارة المعارف نفسها، فمثلاً مكافحة الأمية في عام 1938 تحتوي على (16) الف طالب . اما الآن فلا يزيد عددهم على الثلاثة آلاف طالب ..."[40] .

كما تطرق النائب أيضا إلى مشكلة أخرى ومعقدة وهي (مشكلة التموين)، التي أشغلت بال الجميع فعلى الرغم من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من ناحية الأموال المتاحة من اجمالي الصادرات الخارجية وكيفية توزيعها ، الا ان الحكومة العراقية لم تقم بدراسة النتائج المترتبة من جراء ذلك على المنتوج العراقي مستقبلاً كالتمور والشعير وغيرها وهي أهم ثروات العراق ، فهذه التمور مكدسة وليس لها أي سعر وهي تشكل ثروة كبيرة[41] .

وقد علق النائب جعفر حمندي في جلسة مجلس النواب بتاريخ 15 مايس 1944 ، على ما ذكره النواب بان النظام الاقتصادي في البلاد قد أضطرب أضطراباً كلياً ويجب على المسؤولين معالجته بالسرعة الممكنة . وكذلك موضوع التضخم النقدي الذي تطرق اليه وزير المالية في خطابه . فقد رد النائب جعفر حمندي عليهم بالقول : " بأني أتحدى كل من يتحدث بوجود تضخم نقدي في البلاد وأقول له اننا سنخسر نصف ثروتنا في العام المقبل اذا بقيت الحالة على ما هي عليه بحيث يعجز الأفراد عن الحصول على ما هو ضروري لملبسهم وهو اللباس العام وأعني به (الخام) وفي الوقت الذي يدعى فيه البعض بان الناس اصبحوا عراه نجد ان هناك بياناً يصدر من قبل وزير المالية تحت الرقم (4) لسنة 1943 مفاده : "بانه لا يجوز بعد الأن جلب أي اموال من الخارج بدون اجازة والا سيكون عرضة لوضع اليد بالكلفة . فأود ان أسال وزير المالية هل يوجد بين الناس من هو قادراً على ان يأتي بمال من الهند او أي بلد أخر تضع الحكومة يدها عليه بالكلفة ... فكان الاجدر بالحكومة ان تضع ربحاً معقولاً لكل شخص يأتي باموال من الخارج لا

ان يقول انها تستولي عليه بالكلفة ... " كما انتقد من جهة اخرى الحكومة عندما ذكرت بان موارد ميزانية المصروفات الطارئة قد بلغت ما يقارب حوالي المليونين او اقل ولكنها في الوقت نفسه لم تذكر مصادر هذة الموارد . هل هو ضريبة او من متاجرة او أي شيء اخر لم يسبق ان وجدت في اية ميزانية ذكرت إيراداتها دون ان تعرف مصادرها "[42] .

دعا جعفر حمندي وهو يناقش تقرير لجنة الشؤون المالية في المرسوم رقم (1) لعام 1946 ، والمتضمن منح نصف راتب لشهر اب عام 1946 لوزير المالية بغية حملهِ على الانسحاب من الحكومة . وعندما عرضت اللجنة هذا التقرير علق حمندي على ذلك قائلاً:" بان وزير المالية لم تكن لديه من القوة والنفوذ اللذان يمكنناه من السيطرة على مالية البلاد التي كان هو المسؤول عنها فكان يعطي لكل وزير ما يشتهي ويريد فكيف نطمئن الى إعماله في المستقبل ، وبما ان رئيس الوزراء كان مؤيداً لكلامي بان الوزير لم تكن تصرفاته منطبقة على المصلحة العامة . وهذا الامر لم يكن صحيحاً لكونه لا يتلائم مع الاصول . لذلك ارى من الواجب ان ينسحب وزير المالية الحالي وعلى رئيس الوزراء اسناد الوزارة الى غيره ...." [43] .

عندما طرح موضوع مناقشة لائحة قانون الميزانية العامة لعام 1947 المالية ، وزيادة نسبة الضرائب . فقط اقترح النائب جعفر حمندي تأليف مجلس أقتصادي مهمته النظر في الأمور الاقتصادية على ضوء ما توصل اليه العلم والتجارب على ان يرشد هذا المجلس الحكومة إلى توجيه سياستها الاقتصادية وتنظيمها حتى وان كان جزئياً وبقدر ما تسمح به حريتنا المحدودة في هذا المجال ،الا ان مقترحه ذهب مع أدراج الرياح أذ لم يحصل على جواب مقنع حوله . اما بشأن زيادة نسبة الضرائب فقد حذر الحكومة بعدم الشروع بهذا الآمر، لما له من نتائج سلبية على المواطنين ، لاسيما وان الحالة الاقتصادية كانت مضطربة وغير مستقرة وأن كان هدفها من ذلك هو توفير المال لإيجاد المشاريع المنتجة . فكان الأجدر بها ان تعمل على إكمال تلك المشاريع ومن ثم تضع لها التصاميم

وأخيراً تأتي بالمقترحات التي تراها ملائمة لتحقيقها. كما وصف وضع الضرائب والاستقراض باسم المشاريع الموهومة امراً غير محمود العاقبة[44].

طالب جعفر حمندي ، في جلسة مجلس النواب بتاريخ 6/24 /1947 وهو يناقش ميزانية وزارة المعارف لهذا العام ، وضرورة زيادة حصتها من الميزانية ، اذ كانت حصة المعارف من الميزانية قبل هذا العام قد بلغت حوالي 13%من حيث المجموع ، إما الآن فقد بلغت حوالي 9%وهذا يعني ان المخصصات المالية لوزارة المعارف أخذت بالتناقص نحو مليون دينار فكان الواجب ان تعطي لهذه الوزارة حتى وان كانت نسبتها السابقة ليتسنى لها التوسع في كثير من المدارس الابتدائية والقروية التي أغلقت ليس هذا العام وإنما منذ أعوام[45] .

لقد اكثر النائب الحديث عن مشاكل " لواء الحلة " الذي رشح عنه ، ولاسيما موضوع الخدمات سواء كانت الاجتماعية ام الاقتصادية . فقد ناشد وزير المعارف حول عدم انشاء مدرسة متوسطة في قضاء الهندية في لواء الحلة قائلاً : " لقد طلب سكان هذا القضاء منحهم الإجازة الاعتيادية لغرض التبرع في انشاء بناية لمدرسة متوسطة تلبي حاجتهم ، الا ان الوزير المختص ابدى عدم رغبته في ذلك بحجة ان سياسة المعارف ترمي إلى عدم التوسع في فتح المدارس المتوسطة في الاقضية خلافاً لمبادئ التعليم ... ويستطرد النائب كلامه عن التعليم داعياً الوزير الى الإجابة عن الأسباب التي ادت إلى تعيين معلمين في الملاك الابتدائي في المدارس المتوسطة والثانوية ... ولم يكتف بجواب الوزير الذي برر بان هذا الآمر يحدث سداً للشواغر . وقد اعتبر (حمندي) بأن هذا الوضع لا يتفق والمبدأ القانوني والعلمي وكان الأجدر بالوزارة ان تسد الشواغر بالمدرسين الأكفاء ومن حملة الشهادات العليا (46) .

عالج جعفر حمندي عندما كان نائباً عن بغداد ، في الجلسة العشرين المنعقدة في 22/ 5/ 1947 ، موضوع الجسر الرابط بين منطقتي الاعظمية والكاظمية ومدى الآثار الخطيرة التي ترتبت عليه نتيجة ضيقه وعدم امكانية العبور عليه الآمر الذي ادى إلى استياء عامة الناس وتذمرهم . في هذا الصدد تحدث النائب قائلاً: " هناك حقيقة مفادها انه ليس بإمكان آية حكومة ان تقوم بكل ما

تتطلبه البلاد من اصلاحات في مدة وجيزة الا انه من واجب الحكومة ان تعطي الألوية للأمور المهمة . وعليه فأن بقاء الجسر على وضعه الحالي ، يؤدي إلى اخطار جسيمة ويؤدي في الوقت نفسه إلى عرقلة المواصلات وسرعتها ، ولاسيما اثناء هبوط المياه ونزولها لذلك اناشد وزير المواصلات والأشغال بضرورة الحاجة الملحة لإصلاحه وتعميره خدمة للمصلحة العامة" (47) .

- آراء جعفر حمندي ومواقفه السياسية والفكرية :-

عندما كلف الوصي عبد الإله حمدي الباجه جي بتأليف وزارته الثانية (29 أب 1944 – 30 كانون الثاني 1946)(48) بدأت وزارته تواجه ضغوطات من قبل المجلس النيابي منذ توليها زمام السلطة . اذ انتقد النائب (جعفر حمندي) الوعود التي اطلقتها هذه الوزارة ، كما انتقد منهاجها وعدها كسابقاتها من الوزارات ودعا الحكومة في الوقت نفسه إلى استغلال صلات الصداقة القوية التي تربطها بالحلفاء والدول المجاورة من اجل تنظيم امور تجارتنا الخارجية وفق أسس علمية ، وكذلك الاهتمام بموضوع منع التهريب واستمر النائب في انتقاده للوزارة ، وتطرق الى مسألة منح مواد الانشاء للمواطنين ، والتي تحرص الحكومة على عدم منحها حتى على ذوي الحاجة الماسة لها في حين نراها من جهة اخرى تمنح هذه المواد لدور السينما والملاهي كيفما شأت وهو امر غير مقبول ، الامر الذي ادى الى تذمر الناس وسخطهم ... لذا ارى من الضروري ان تنشر هذه الرخص في الصحف الرسمية لانها حقوق عامة لكل المواطنين ، وليست مخصصة لفئة معينة (49) . وانهى جعفر حمندي انتقاده للوزارة على صعيد السياسة الداخلية بأننا نريد حياة حرة ديموقراطية مسندة إلى اركانها المعلومة ، مستوحية إرادتها وخططها وأنظمتها من ارادة الشعب ، اننا نريد صحافة حرة تقول ما تريد وتنقد حسبما تراه ، اما الرقابة ، فيجب ان لا تتعدى الأمور العسكرية الخارجية اننا نريد الإصلاح الشامل ونحن نرحب بهذا الإصلاح ...(50) .

عندما عرضت الوزارة منهاجها في السياسة الخارجية ، والتي تركزت حول ثلاثة محاور هي اكمال دستور الجامعة العربية ، وتأييد استقلال سوريا ولبنان ، ودعم القضية الفلسطينية من خلال حملة دعائية واسعة (51) .

علق حمندي على هذا الموضوع قائلاً : " نحن نقدر اهتمام الحكومة العراقية في توثيقها عرى الصداقة مع الحلفاء والدول المجاورة والبلاد العربية ونقدر بصورة خاصة اهتمام الوزارة في الأيام الأخيرة ومساعيها المتكررة للجامعة العربية ، الا ان الحكومة لم تهتم بالتمثيل الخارجي الذي هو الواسطة الوحيدة لتنمية هذه الصداقة وجعلها متبادلة لا مبنية على أساس المجاملة..."(52) .

اثناء مناقشة المجلس النيابي في جلسته التاسعة والعشرين المنعقدة بتاريخ 10 نيسان 1945،تقرير اللجنة المؤلفة من لجنتي الشؤون الداخلية والحقوقية في لائحة قانون العفو العام عن البارزانيين . تحدث قائلاً : "انا لست معترضاً على مبدأ العفو بل بالعكس اني أعلن تأييدي لهذه اللائحة ، ولكن لدي ملاحظة واحدة وهي ان الثورات التي تقع في البلاد لابد من لها عوامل وأسباب ولا بد من وجود مجموعة توقد نار الفتنة وقد سبق وان وقعت حوادث في البلاد وفي اثرها تمت محاكمة الكثير من الأشخاص ومن ثم اقترنت النتيجة بالعفو . ولكن لم ارى أي وزارة من الوزارات التي تشكلت بأنها قامت بالبحث عن الأسباب والعوامل التي سببت قيام هذه الحركة وغيرها من الحركات التي اشترك فيها الكثير من عامة الناس . ومن ثم كانت نتيجتهم العفو...لذلك اطالب وزير الداخلية بتوضيح هذه القضية"(53) .

شهدت الجلسة الثانية عشرة التي عقدت بتاريخ 13 كانون الثاني 1946 ، وقفة شجاعة للنائب جعفر حمندي ، عندما اراد معرفة مصير الطلاب الذين ارادوا عقد مؤتمر للطلبة العرب ، الا ان الحكومة اوقفتهم ، مناشداً وزير المعارف بان هل عملهم هذا يعد جريمة ، ولماذا ؟ تم اخبار وزارة الداخلية بذلك وادعى وزير المعارف بان لا علاقة لوزارته بالأمر مطلقاً ، ومن المفيد جداً ان ننقل ما قاله جعفر حمندي في هذا الموضوع : " سادتي كل ما في الأمر ان هؤلاء الطلبة حسب ما علمت وكما هو مدرج في عريضتهم المرفوعة الى المجلس النيابي بان خمسة عشر طالباً قدموا طلباً في اوائل تموز لغرض الموافقة على عقد مؤتمر ، الا ان الدوائر

التابعة للمعارف رفضت الطلب وتم ايداعهم في التوقيف منذ شهر تموز ولحد الان. انا اعتقد ان مثل هذا التوقيف ما هو الا نكاية وتهديد للحرية فعندما يأتي الطالب بالاقتراح او بشكوى من مظلوميته او تعديل منهج يساق الى الشرطة للتحقيق معه بانه رجل هدام . فلمن يشتكي الطالب او غيره ؟ فمنذ تموز ولغاية الان لم ينتهي التحقيق بهذا الموضوع فما هي الجريمة ؟ ومتى ينتهي التحقيق ومن المسؤول عن هذا " (54) .

اظهر النائب جعفر حمندي في الخطاب المسهب الذي القاه في الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في 19 كانون الثاني 1946 ، الذي ناقش خطاب العرش الذي اعدته وزارة حمدي الباجه جي ، باعاً طويلاً في المسائل الدستورية ، واحاطة متعمقة بأوضاع ومشكلات البلاد ، وسبل معالجتها منتقداً في البدء الحكومة لكون خطابها جاء خالياً من الامور المهمة عدا بعض الامور الادارية ... كما ان خطاب العرش لم يتطرق الى القوانين والمراسيم الاستثنائية التي لم تزل نافذة المفعول بالرغم من مرور مدة لا باس بها على انتهاء الحرب العالمية الثانية ... إن أهم ما يتطلبه الشعب هو المبادرة الى الغاء هذه القوانين الاستثنائية والتخلص من الرقابة وتأمين الحرية والعدالة فضلاً عن تأمين الوضع الاقتصادي المضطرب ومحاربة الاحتكار ... على الرغم من ترحيب الأوساط الوطنية بالخطوة الديموقراطية التي أقدمت عليها الحكومة عندما سمحت النقابات العمالية بممارسة عملها ، إلا أنها في الوقت نفسه لم تؤسس لها دائرة خاصة للنظر في مصالح العمال ومعالجة قضاياهم " (55) .

وفاته :-

توفي جعفر حمندي في التاسع عشر من كانون الثاني عام 1952 ، ولم يكن قد تجاوز الستين من عمره ، وشيع جثمانه تشيعاً كبيراً . اشترك فيه اصدقاؤه ومحبوه . وفي ذكرى الأربعين اقيم له احتفال تأبيني شارك فيه عدد من الشعراء امثال محمد علي اليعقوبي وعبد الحسين الازري (56) .

فقد رثاه الشاعر محمد اليعقوبي قائلاً :-

بكوا فسقوا ضريحك بالدموع صبيحة ودعوك ابا وديع

الســـت اذا رجـــال الشـــعب عـــدت وحيـــد القـــوم مـــن بـــين الجميـــع
تصول على الخطوب بسيف عزم كمـا صـال الصـباح علـى هزيـع

في حين انشد الشاعر عبد الحسين الازري قصيدته اثناء رثاه جعفر حمندي والتي نورد بعض منها :-

أهـزة ايقظـت مـن روعهـا البلـدا أم انـه الآجـل المحتـوم فيـك حـدا؟
يـا راحـلاً شـيعته الـنفس خاشـعة والعـــين دامعـــة والقلـــب مرتعـــدا
فـي موكـب وجـلال المـوت يقدمـه متى نبعثك كالمحموم متئداً [57] .

الخاتمة :

كشفت سطور هذا البحث ان جعفر حمندي ، رجل دولة بحق ، اذ وضع أسس متينة في معظم الوظائف الإدارية التي عمل بها ، الأمر الذي جعله ان يكون وزيراً ناجحاً خلال تسنمه الوزارات التي شغلها . وان سر نجاحه كان عائداً في ذلك إلى عدة عوامل منها انه لم يكن حزبياً وإنما كان يتم اختياره بسبب كفاءاته الإدارية وقدرته المهنية المتميزة . ولم يسمح لنفسه ان يكون تابعاً لحزب معين وإنما كان هدفه هو تطبيق القانون على الجميع دون النظر إلى الانتماء السياسي او الحزبي.

أثبتت الإحداث ، ان جعفر حمندي كان رجلاً يدعو إلى إصلاح الأمور بالطرق القانونية والدستورية ، وهذا ما ظهر جلياً من خلال مداخلاته واعتراضاته واقتراحاته وتحفظاته في مجلس النواب الذي أصبح فيه عضواً أكثر من مرة . ولا غرابة في ذلك لان الرجل يعد من رجال القانون في العراق . الأمر الذي جعله محط إعجاب الجميع ، فضلاً عن كونه كان رجلاً نزيهاً وجريئاً ولا تؤاخذه في الحق لومة لائم .

على ايه حال فقد قدم جعفر حمندي الشيء الكثير للدولة العراقية ، وكان له اثراً واضحاً ولاسيما في المجلس النيابي اذ كان له الصوت المسموع والرأي المقبول في جميع الجلسات التي حضرها وأبدا المناقشة حولها وهذه ميزة ايجابية ومطلوبة وفي الوقت نفسه تسجل لمن يتبوأ مهمة تمثيل الإرادة الشعبية في المجلس النيابي.

الهوامش والمصادر :

(1) مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، جـ 2 ، دار الحكمة ، لندن ، 2004 ، ص 89 .

(2) امين الورد ،اعلام العراق الحديث 1869 – 1969 ، جـ 1 ، بغداد ، د.ت ،ص 201 .

(3) مير بصري ، المصدر السابق ، ص 89 .

(4) مـؤيد الونـداوي ، اعـلام الشخصـيات السياسـية العراقيـة فـي وثـائق بريطانيـة 1935 – 1958 ، عمان ، 2012 ، ص 73 .

(5) حمـدي المطبعـي ، موسـوعة اعـلام العراق فـي القـرن العشـرين ، جـ 2 ، دار الشـؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط 1 ، 1996 ، ص 43 .

(6) الأشخاص هم كلا من ،عباس مهدي، صالح جبر، رؤوف البحراني، محمد حسن كبة ، منير القاضي ، عبد الرزاق الازري .

(7) مـازن لطيـف علـي ، سـتون عامـاً علـى رحيـل جعفـر حمنـدي ينظـر الموقـع التـالي علـى الانترنيت :

htt// www.ahewar.org/detat/show.art.asp?ald.

(8) مير بصري ، المصدر السابق ، ص90–91 .

(9) محمود العبطة ، بغداد وثورة العشرين ، مطبعة الشعب ، بغداد ، 1977، ص 13–14.

(10) مير بصري ، المصدر السابق ، ص 89 .

(11) مؤيد الونداوي ، المصدر السابق، ص 126 .

(12) للتفصيل اكثر عن هذه الوزارة ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ4، بيروت ، 1968 ، ص309308 .

(13) المصدر نفسه ، ص 347 .

(14) مير بصري ، المصدر السابق ، ص 89 .

(15) مؤيد الونداوي ، المصدر السابق ، ص 126 .

(16) ضمت التشكيلة الوزارية كلا من جميل المدفعي رئيساً للوزراء ، ومصطفى العمري وزيراً للداخلية ، ابراهيم كمال وزيراً للمالية ووكيل وزارة العدل، نصرت الفارسي وزيراً للاقتصاد ، نظيف الشاوي للدفاع ، محمد رضا الشبيبي للمعارف، جلال بابان للمواصلات والأشغال ، جعفر حمندي للشؤون الاجتماعية ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ6 ، صيدا ، 1953، ص19 .

(17) المصدر نفسه ، ص 7.

(18) جعفر حمندي ، رسالة وزارة الشؤون الاجتماعية ، مجلة" غرفة تجارة بغداد" ، عددها الصادر في تشرين الأول 1941، بغداد ، ص 558 – 559 .

(19) المصدر نفسه ، ص 556 .

(20) مير بصري ، المصدر السابق ، ص90 ؛ مازن لطيف علي ، المصدر السابق ،ص4 .

(21) عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ 10 ، صيدا ، 1968 ، ص 287 .

(22) مير بصري ، المصدر السابق ، ص 90 .

(23) مازن لطيف علي ، المصدر السابق ، ص 3 .

(24) المصدر نفسه .

(25) الأحزاب التي سمح لها بممارسة عملها السياسي هي : الاستقلال ، الاحرار ، الوطني الديمقراطي ، الشعب ، الاتحاد الوطني ينظر : عبد الرزاق الحسني ، الأحزاب السياسية العراقية ، ط1 ، بيروت ، 1980 ، ص 125– 126 .

(26) تشكلت الجبهة الدستورية المعارضة كلاً من جعفر حمندي ، نصرت الفارسي ، ذيبان الغبان ، محمد رضا الشبيبي ، عبد الرزاق الشيخلي ، نجيب الصائغ ، جاسم مخلص ، غازي العلي الكريم ، اركان العبادي ، ريسان الكاصد ، عبد الهادي صالح ينظر: نجيب الصائغ ، من اوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947 – 1963، بغداد ، 1990 ، ص 11 .

(27) المصدر نفسه ، ص 12 .

(28) للتفصيل اكثر عن هذه الوزارة التي شكلها صالح جبر ينظر:عبد الرزاق الحسيني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ 7 ، لبنان ، 1968 ، ص 159 – 173 .

(29) للتفصيل اكثر عن هذه المعاهدة ينظر: فاروق صالح العمر ، المعاهدات العراقية البريطانية واثرها في السياسة الداخلية 1922 – 1948 ، دار الحرية للطباعة ،بغداد ، 1977 .

(30) جريدة " الجبهة الشعبية " ، بغداد ، عددها الصادر في 28 كانون الثاني 1952 .

(31) نجيب الصائغ ، المصدر السابق ، ص 26 – 27 .

(32) مازن لطيف علي ، المصدر السابق ، ص 3 .

(33) فكرت نامق عبد الفتاح ،سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 – 1958، بغداد ، 1981 ، ص160 .

(34) فاضل حسين ، الحزب الوطني الديمقراطي 1946 – 1958 ، مطبعة الشعب ، بغداد ، 1963 ، ص 283 .

(35) للمزيد من التفاصيل عن هذا الموضوع ينظر : خالد حسن جمعة ،حزب الجبهة الشعبية ودوره في الحركة الوطنية العراقية 1950 – 1958 ، دار الفراهيدي للنشر والتوزيع ، بغداد ، ط 1 ، 2012 .

(36) المصدر نفسه ، ص 45 .

(37) عقد المجلس النيابي خلال هذه الدورة العاشرة اربعة اجتماعات ، كان الأول منها اعتيادي بدأ من 9 تشرين الأول 1943 وانتهى في 31 تشرين الثاني من العام نفسه . اما الثلاثة الاخرى كانت اجتماعات اعتيادية بدأت من الأول كانون الأول 1943 وانتهت في 31 أيار 1946 ينظر : عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، جـ10، ص287.

(38) بدأ المجلس باجتماع غير اعتيادي من 17 أذار 1947 ولغاية 20 تموز من العام نفسه. اما اجتماعه الاعتيادي كان واحد فقط بدأ من الأول من كانون الأول 1947 وانتهى في 22 شباط 1948 على اثر صدور ارادة ملكية بحله ينظر:المصدر نفسه ، ص 289 .

(39) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1943 ، الجلسة العشرين ، في العاشر من مايس 1944 ، مطبعة الحكومة بغداد ، 1943 ، 229 .

(40) المصدر نفسه .

(41) المصدر نفسه .

(42) المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة و العشرين ، في الخامس عشر من مايس 1944 ، مطبعة الحكومة بغداد ، 1943 ، 276 .

(43) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1947 ، الجلسة الخامسة عشرة ، في الرابع من مايس 1947 ، مطبعة الحكومة بغداد ، 1947 ، 256 .

(44) المصدر نفسه ، الجلسة التاسعة والعشرون المنعقدة في السابع عشر من حزيران 1947 ، ص 516 .

(45) المصدر نفسه ، الجلسة الثالثة والثلاثون المنعقدة في الرابع والعشرين من حزيران 1947، ص 601 .

(46) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1944 ، الجلسة السابعة و العشرين، المنعقدة في 1945/3/27،مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1944 ، 326 .

(47) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لعام 1947 ، الجلسة العشرين ، المنعقدة في 1947/5/22 ، مطبعة الحكومة بغداد ، 1947 ، 330 .

(48) للتفصيل اكثر عن هذه الوزارة ينظر: عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية،جـ 6 ، ص 193 .

(49) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1944 ، الجلسة الرابعة ، المنعقدة في الأول من كانون الثاني 1945 ، مطبعة الحكومة بغداد ، ص 47 .

(50) المصدر نفسه ، ص 46 .

(51) عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، جـ 6 ، ص 202 .

(52) محاضر مجلس النواب العراقي الاجتماع الاعتيادي لعام 1944، الجلسة الرابعة، ص48.

(53) المصدر نفسه ، الجلسة التاسعة والعشرين ، ص 371 – 372 .

(54) محاضر مجلس النواب العراقي ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لعام 1945 ، الجلسة الثانية عشرة ، المنعقدة في الثالث عشر من كانون الثاني 1946 ، ص 94 – 95 .

(55) المصدر نفسه ، الجلسة الخامسة عشرة بتاريخ التاسع عشر من كانون الثاني، 1946 ، ص 138 – 139 .

(56) مازن لطيف علي ، المصدر السابق ، ص 4 .

(57) مير بصري ، المصدر السابق ، ص 91 .